

هل يؤجل الحج لحاجته إلى الأموال التي معه ؟

معي من الأموال ما يكفيني للحج ، ولكنني بحاجة إليها ، فهل يجوز لي أن أؤجل الحج ؟.

الحمد لله

من شروط وجوب الحج الاستطاعة (القدرة) ، لقول الله تعالى :  
وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا )  
آل عمران/97.

وهذا يشمل الاستطاعة البدنية والاستطاعة المالية .  
أما الاستطاعة البدنية فمعناها أن يكون صحيح البدن ويتحمل مشقة  
السفر إلى بيت الله الحرام وأداء المناسك .  
وأما الاستطاعة المالية فمعناها أن يملك النفقة التي توصله إلى  
بيت الله الحرام ذهاباً وإياباً .  
قالت اللجنة الدائمة (11/30) :

الاستطاعة بالنسبة للحج أن يكون صحيح البدن وأن يملك من  
المواصلات ما يصل به إلى بيت الله الحرام من طائرة أو سيارة أو دابة أو أجرة ذلك  
بحسب حاله ، وأن يملك زاداً يكفيه ذهاباً وإياباً على أن يكون ذلك زائداً عن نفقات  
من تلزمه نفقته حتى يرجع من حجه ، وأن يكون مع المرأة زوج أو محرم لها حتى في سفرها  
للحج أو العمرة اهـ .

ويشترط أن تكون النفقة التي توصله إلى البيت الحرام فاضلةً عن  
حاجاته الأصلية ، ونفقاته الشرعية ، وقضاء ديونه .  
والمراد بالديون حقوق الله كالكفارات وحقوق الأدميين .

فمن كان عليه دين ، وماله لا يتسع للحج وقضاء الدين فإنه يبدأ  
بقضاء الدين ولا يجب عليه الحج .

ويظن بعض الناس أن العلة هي عدم إذن الدائن ، فإذا استأذنه وأذن  
له فلا بأس .

قال الشيخ ابن عثيمين (الشرح الممتع 7/30) : وهذا الظن لا أصل له  
، بل العلة هي انشغال الذمة اهـ . بتصرف .

فلو أذن الدائن للمدين بالحج فإن ذمة المدين تبقى مشغولة بالدين  
، ولا تبرأ ذمته بهذا الإذن ، ولذلك يقال للمدين : اقض الدين أولاً ثم إن بقي معك  
ما تحج به وإلا فالحج غير واجب عليك .

وإذا مات المدين الذي منعه سداد الدين عن الحج فإنه يلقي الله كامل الإسلام غير مضيع ولا مضطرب ، لأن الحج لم يجب عليه ، فكما أن الزكاة لا تجب على الفقير فكذلك الحج .

أما لو قدم الحج على قضاء الدين ومات قبل قضائه فإنه يكون على خطر ، إذ إن الشهيد يغفر له كل شيء إلا الدين فكيف بغيره؟! والمراد بالنفقات الشرعية : النفقات التي يقرها الشرع كالنفقة على نفسه وأهله ، من غير إسراف ولا تبذير ، فإن كان متوسط الحال وأراد أن يظهر بمظهر الغني فاشترى سيارة ثمينة ليجاري بها الأغنياء ، وليس عنده مال يحج به ، وجب عليه أن يبيع السيارة ويحج من ثمنها ، ويشتري سيارة تناسب حاله . لأن نفقته في ثمن هذه السيارة الثمينة ليست نفقة شرعية ، بل هو إسراف ينهى الشرع عنه . والمعبر في النفقة أن يكون عنده ما يكفيه وأهله إلى أن يعود .

ويكون له بعد عودته ما يقوم بكفايته وكفاية من ينفق عليهم كأجرة عقار أو راتب أو تجارة ونحو ذلك . ولذلك لا يلزمه أن يحج برأس مال تجارته الذي ينفق على نفسه وأهله من ربحها ، إذا كان سيترتب على نقص رأس المال نقص الأرباح بحيث لا تكفيه وأهله .

سئلت اللجنة الدائمة (11/36) عن رجل له مبلغ من المال في بنك إسلامي وراتبه مع أرباح المال تكفيه بصورة معتدلة ، فهل يجب عليه الحج من رأس المال مع العلم أن ذلك سيؤثر على دخله الشهري ويرهقه مادياً؟ فأجابت :

إذا كانت حالتك كما ذكرت فلست مكلفاً بالحج لعدم الاستطاعة الشرعية ، قال الله تعالى : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) .

وقال : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) اهـ

والمراد بالحاجات الأصلية : ما يحتاج إليه الإنسان في حياته كثيراً ، ويشق عليه الاستغناء عنه .

مثل : كتب العلم لطالب العلم ، فلا نقول له : بع كتبك وحج بثمانها ، لأنها من الحوائج الأصلية .

وكذلك السيارة التي يحتاج إليه ، لا نقول له بعها وحج بثمانها ، لكن لو كان عنده سيارتان وهو لا يحتاج إلا إلى واحدة فيجب عليه أن يبيع إحداها ليحج بثمانها .

وكذلك الصانع لا يلزمه أن يبيع آلات الصناعة لأنه يحتاج إليها .

وكذلك السيارة التي يعمل عليها وينفق على نفسه وأهله من أجرتها ، لا يجب عليه بيعها ليحج .

ومن الحوائج الأصلية : الحاجة إلى النكاح

فإذا كان معه أموال ولكنه محتاج إلى النكاح وسوف يتزوج بها فإنه  
يقدم النكاح .

راجع السؤال رقم )

[27120](#) . )

إذا فالمراد من الاستطاعة المالية أن يفضل عنده ما يكفيه للحج  
بعد قضاء الديون ، والنفقات الشرعية ، والحوائج الأصلية .